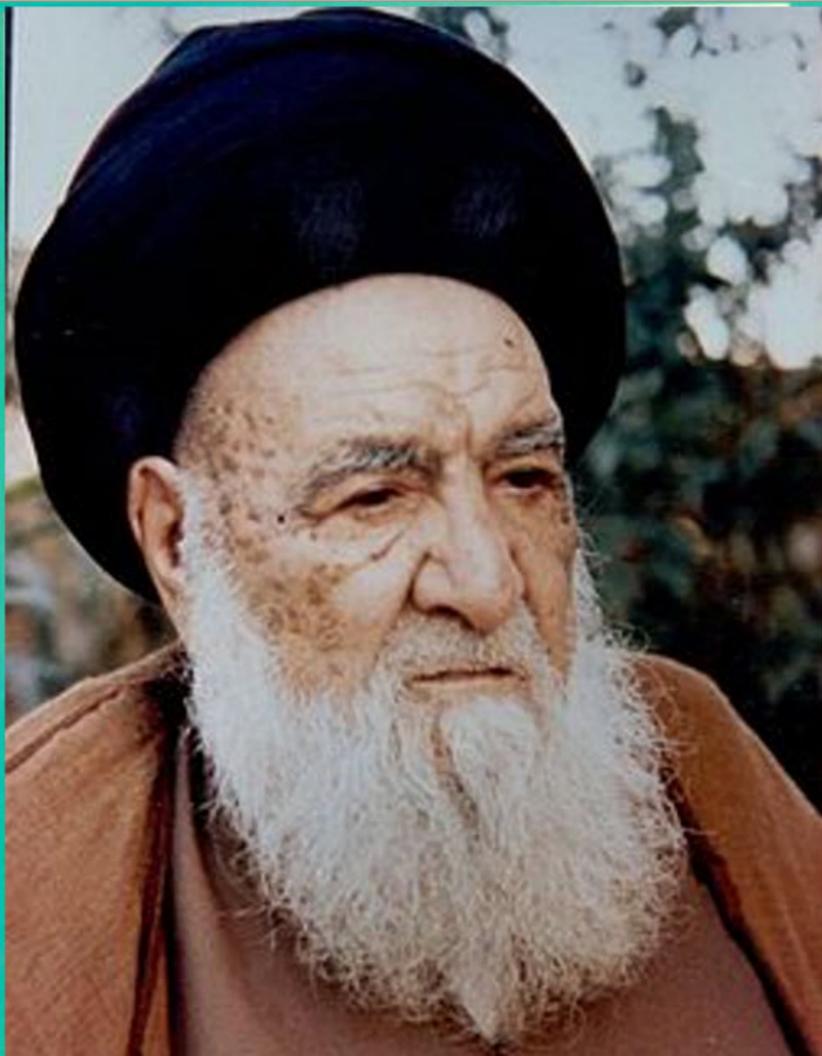


الأمم الإسلامية

مجلة فصلية مُصوّرة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 17) - 1994 - 1414



آرشييو فدرالي

تاريخ تفسيري دار الحديث

الأهم

٢٠١٤

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

١٧



Shiabooks.net



ترسل جميع المراسلات والطلبات باسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

مؤسسة مسجلة في المملكة الهولندية

KUFA ACADEMY

POST BUS 1113

3260 AC OUD - BEIJRLAND

[HOLLAND] - TEL, FAX: 01860 - 20712

الاشتراك السنوي ١٠٠ دولار امريكي



أخيراً استقرت

المرجعية في ايران

فهيم هويدي

النظام الايراني ، فإن وفاة الامام ابو القاسم الخوئي ، والفراغ الذي أحدثته غياب شخصيته العريضة ، عزز من المكانة الروحية لايران في قيادة المذهب الشيعي الاثني عشري ، حيث اصبحت ايران - أخيراً - هي مقر المرجعية الدينية للمذهب بلا منازع . تلك المرجعية التي لم تحتسب لايران حتى بعد قيام الثورة الاسلامية في عام ١٩٧٩ ، حيث ظلت ايران منذ ذلك الحين ، وحتى قبل وفاة الامام الخوئي تمثل المرجعية السياسي لا الدينية ، وكان وجود السيد الخوئي بمثابة تأكيد على حقيقة أن المرجعية الدينية ليست مقصورة على «قم» وإنما للنجف الأشرف في العراق حضورها الذي لا يمكن تجاهله .

النجف هي الأصل

ورغم جذور الخوئي الايرانية (ولد سنة ١٨٩٩ في مدينة «خوى» بمنطقة اذربيجان الايرانية الواقعة في شمال غرب ايران) إلا أنه نزع مع أسرته إلى النجف الأشرف وعمره ثلاث عشرة عاماً ، وظل منذ ذلك الحين في الحوزة العلمية يصعد معارجها إلى أن تربع على ذورتها ، وتحول إلى مرجع كبير له مقلدوه في كل أنحاء العالم العربي وبعض الدول الاسيوية (ايران في مقدمتها) والافريقية ، وانتشر وكلاؤه ومبعوثوه في أوروبا والولايات المتحدة

بوفاة الامام الخوئي في الاسبوع الماضي ، لم تعد في العراق «آية عظمى» ، بل انتهى عصر الآيات الكبار في النجف الأشرف . أهم من ذلك أن ما جرى كان بمثابة اعلان عن انتقال المرجعية الدينية الشيعية تماماً - وحتى إشعار آخر - من العراق إلى ايران لأول مرة في تاريخها ، وذلك متغير جدير بالملاحظة والنظر يمكن اضافته إلى «اطلس» الخرائط الجديدة في المنطقة ، بحسبانه يمثل اضافة رصيد الثقل الايراني المتزايد خلال السنتين الاخيرتين . لقد كانت ايران احد المستفيدين الكبار من أزمة الخليج الثانية ، التي ارتبطت باختلال العراق للكويت . الأمر الذي أدى إلى بروزها كقوة كبرى في منطقة الخليج ، تفردت نسبياً بالساحة ، إثر انكسار الوضع العراقي . في الوقت ذاته فإن ايران استثمرت ذلك الظرف في مد جسورها إلى مختلف أنحاء العالم العربي ، وتحسين علاقاتها مع العالم الغربي . وبعد استقلال افغانستان ثم انهيار الاتحاد السوفيتي ، وظهر جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية ، سارعت ايران الى تعزيز مكانتها السياسية عبر الدخول مع تلك الجمهوريات في العديد من الأنشطة المشتركة .

وفي حين تعززت تلك المكانة بالتغيرات التي أحدثتها الانتخابات النيابية الأخيرة في واجهة

على ولاية الفقيه ، لأن ثمة تياراً فكرياً في الساحة الشيعية يعارض عن قناعة دعوة «الولاية العامة» ويتمسك بالولاية الخاصة للفقيه ، ويرى فيها التعبير الأصوب عن الالتزام المذهبي طيلة غيبة الامام ، ويضم هذا التيار أغلب مراجع الشيعة الكبار ، وأكثرهم كانوا في قم أثناء قيام الثورة الاسلامية ، أعني انهم لم يكونوا طرفاً في ذلك التعهد بعدم الاشتغال بالسياسة .

تاريخياً وتقليدياً كانت النجف الأشرف - حيث مرقد الإمام علي - هي الأصل في الحوزة العلمية ، التي أسسها «شيخ الطائفة» أبو جعفر الطوسي قبل تسعة قرون ، بعدما احترقت آنذاك مكتبة الشيعة في كرخ بغداد ، وقرر الرجل أن يقيم معقلاً للفقه الشيعي إلى جوار «حضرة» الامام . ومنذ ذلك الحين مارست الحوزة اشعاعها ، أصبح علماء الشيعة يكتبسون شرعيتهم من المرور بها والدراسة في أروقتها على أيدي أساتذة المذهب وفقهائه الكبار ، حتى صار الانتساب إلى المكان شرفاً يسغى إليه كثيرون ، وأصبح «النجفي» لقباً يشير إلى رفعة المكانة العلمية وانتماء صاحبه إلى الصفوة ، ولأهميتها تلك ، فقد غدت النجف هي قاعدة المرجعية الدينية للمذهب ، حين تبلورت صيغتها في منتصف القرن الماضي ، وصار «الشيخ الأنصاري» أول مرجع تقليد للشيعة الجعفرية في ستينيات هذا القرن . وقبل أن تعرف قم ومشهد (في إيران) أنشطة الحوزات العلمية ، فإن العلماء الإيرانيين لم يكن أمامهم مصدر ينهلون منه معارفهم الشرعية سوى حوزة النجف ، بل أنهم بمضي الوقت صاروا يمثلون قطاعاً مهماً بين الدارسين ، حيث انتشروا في مختلف الحوزات العلمية بالعراق ، في النجف وكربلاء والكاظمية ، وتقدموا إلى صدارة المرجعية ، والذين بلغوا منهم تلك المرتبة ظلوا يمارسون دورهم من النجف الأشرف .

الأمريكية ، وثمة تقدير يشير إلى أن مقلديه يتجاوز عددهم ٢٠ مليون شخص ، وإذا تصورنا أن هؤلاء يدفعون إليه نصيب الزكاة المعروف بالخمسة ، فإن ذلك يعني أنه صار يقود مؤسسة ضخمة تكاد تماثل في ميزانيتها وتعدادها بعض الدول ، وهو ما يفسر النشاط الثقافي والديني الكبير الذي يمارسه ممثلوه في العالم الخارجي ، ويمثل مركز الامام الخوئي في لندن احد النماذج البارزة لذلك النشاط . لم يلفت السيد الخوئي الأنظار إليه فقط لمجرد أنه فقيه ومرجع ديني كبير وراسخ القدم (له ٨٧ مؤلفاً) ، ولكن أيضاً لأنه من جيل الفقهاء الذين لم يؤيدوا دعوة آية الله الخميني إلى ولاية الفقيه ، ومن ثم فإنه لم يؤيد المشروع السياسي للثورة الاسلامية في إيران ، وظل على موقفه المترم بحدود «الولاية الخاصة» للفقيه ، التي لا تعطيه حقاً في ممارسة الحكم أو مباشرة صلاحيات الامام في غيبته (الولاية العامة) ، وإنما انحصرت تلك الولاية في حدود الاصلاح الديني والاجتماعي .

يذكر في هذا الصدد أن السيد الخوئي كان بين مجموعة العلماء الإيرانيين الذين أبعدها من العراق إلى إيران في العشرينات ، اثر انتقادهم لسياسة الملك فيصل الأول ، ولكنهم ظلوا راغبين في العودة إلى قواعدهم في النجف ، وأراد شاه إيران أن يتخلص منهم حتى لا يسببوا له أية متاعب في قم ، فتوسط لدى ملك العراق لاعادتهم ، مقابل أن يوقع كل منهم على تعهد بعدم التدخل في الشؤون السياسية للبلاد ، وفي حين تردد البعض في توقيع ذلك التعهد ، فإن السيد الخوئي كان أحد الذين قبلوا التوقيع ، وكان بين الذين عادوا إلى العراق والتزموا بعدم التدخل في المسائل السياسية .

على صحة تلك الواقعة ، فإننا لا نحسب أنها السبب الأساسي لعزوف الخوئي عن المشاركة في خضم العمل السياسي ، وتحفظه

وإذ خطفت الثورة الأبصار آنذاك ، وتحولت معها إيران إلى عنصر جذب لعموم الشيعة الاثني عشرية ، فإن السياسة القمعية المتبعة في العراق وظروف الحرب التي طرأت بعد أشهر معدودة من قيام الثورة ، مجمل هذه الملابسات حول العراق إلى قوة طرد ، أدت إلى نزوح عدد كبير من علماء الشيعة إلى خارج البلاد (لا تسأل عن الذين قتلوا أو سجنوا) ، حيث اتجهت غالبيتهم إلى إيران ، الأمر الذي أضعف إلى حد كبير الحوزات العلمية في العراق ، وفي مقدمتها حوزة النجف ، بقدر ما أنعش حوزتي قم ومشهد في إيران . وفي حدود علمي فإن حوزة النجف صفت تقريباً ، حيث هاجر أغلب أساتذتها ، وتراجع طلابها بصورة تلقائية .

برغم ذلك كله فإن بقاء السيد الخوئي في العراق طيلة تلك الفترة ، مع استقلاله الفكري عن خط الثورة الإيرانية ، ظل إعلاناً علمياً حال دون تفرد إيران بقيادة المذهب ومرجعيته الدينية ، وهو الوضع الذي حرص على استمراره قطاع عريض من شيعة العراق ولبنان ، وقد سمعت من أحد قياداتهم البارزة في لبنان قوله ان القرار الشيعي ليس إيرانياً ولا ينبغي أن يكون ذلك ، ولكنه إيراني وعراقي ولبناني في آن واحد ، وصياغته على ذلك النحو الأخير هي الأصوب في التعبير عن الحالة الشيعية في المنطقة ، التي تبادل التجربة الإيرانية الاحترام والتقدير ، لكنها تحفظ على مبدأ «إلحاق» كل الشيعة بها .

بعدهما اختفى الرمز

أياً كانت الحسابات التي أدت إلى ذلك الموقف ، فالقدر المتيقن أن وجود السيد الخوئي في النجف واستمراره في صدارة المرجعية هناك ، ظل أهم العوامل التي ساعدت على بنائه ، ومن ثم تكريس استقلال قطاعات من الجماعة الشيعية عن المسار الإيراني ، على الصعيدين المذهبي والسياسي .

المرجعية : دينية وسياسية

لم يختلف الوضع كثيراً عندما برزت الحوزتان العلميتان بقم ومشهد في نصف القرن الأخير ودب النشاط العلمي فيهما . إذ احتفظت النجف الأشرف بوزنها العلمي باعتبارها الجامعة الأعلى والمعقل الأصلي لثقافة المذهب .

ولم يكن الأمر مجرد اختلاف في تفاوت المستوى الأدبي أو مستوى التحصيل العلمي بين الحوزات الإيرانية والعراقية ، لأن رياح الخمسينات أبرزت تفاوتاً آخر كان له أثره الكبير فيما بعد ، فبينما تحولت قم إلى بؤرة للنشاط السياسي فضلاً عن الديني في إيران ، فإن النجف الأشرف ظلت محتفظة بدورها كمعقل للعلم والفقهاء ، الأمر الذي فتح الباب لظهور التباين في الساحة الشيعية ، أحدهما ثوري مهتم بالعمل السياسي ، والثاني علمي مهتم بالإصلاح الديني ، وترتب على ذلك أن ظهرت بعض التمايزات بين المرجعية السياسية والمرجعية الدينية .

في الخمسينات برز اسم آية الله الكاشاني كزعيم أو مرجع سياسي في إيران ، بينما كان آية الله البروجردي هو المرجع الديني ، وفي الثمانينات أصبح الإمام الخميني رمزاً سياسياً لاغلبية الشيعة ، بينما ظل الولاء الديني لتلك الأغلبية مستمراً مع المراجع الآخرين ، وفي مقدمتهم الإمام الخوئي .

عندما قامت الثورة الإسلامية في مستهل الثمانينات اختلت موازين كثيرة في الساحة الشيعية . أصبحت الزعامة السياسية في إيران ، بينما بقيت الزعامة الدينية موزعة بين إيران والعراق . كان في قم آيات الله : كلبايكاني ومرعشي نجفي وشريعتمداري (الثلاثة لم يكونوا من مؤيدي «ولاية الفقيه») إضافة إلى آية الله الخميني وآية الله منتظري ، أما في النجف فقد كان هناك آيات الله الخوئي والشيرازي وياقر الصدر .

هاشمي رفسنجاني عندما بعث برسالة عزاء في وفاة السيد الخوئي ، إلى المرشد الأعلى للثورة السيد علي خامنئي ، فإنه خاطبه بلقب آية الله «العظمى» ، وهذه الصفة الأخيرة انضافت إلى السيد خامنئي لأول مرة في هذه المناسبة ، في حدود ما نعلم .

وإذا صحت هذه الملاحظة فإنها يمكن أن تندرج ضمن التحرك الإيراني السريع لمحاولة ملء فراغ القيادة الروحية ، وتعزيز مرجعيتها الدينية ، وهو أمر مبرر ومفهوم ، لكن السؤال الآن هو : ماذا سيكون رد فعل التيار العريض الذي كان يمثله السيد الخوئي في العراق وخارجه ؟

من مفارقات القدر أن وفاة السيد الخوئي التي حسمت الازدواج أو الاشتباك في المرجعية الدينية بين إيران والعراق ، تمت في يوم الثامن من أغسطس ، وهو ذات التاريخ الذي توقف فيه القتال بين البلدين في عام ١٩٨٨ . هي مصادفة حقاً ، لكنها لا تخلو من مغزى ودلالة !

(الشرق الأوسط ١٧/٨/١٩٩٢)

بوفاة السيد الخوئي اختفى الرمز وزال الحائل ، وبحكم الأمر الواقع ، أصبحت قم ومشهد هما البديل المتاح عن النجف وكربلاء . وإن لا يزال في قم عدد من آيات الله الكبار الذين يتقدمهم السيد محمد رضا گلبايگاني (وهو من جبل السيد الخوئي) ومن بعده اراكي وروحاني وطباطبائي ومنتظري وآخرون ، وأن الازدواجية في تلك المرجعية ، التي استمرت طيلة السنوات الماضية ولم تكن تقابل بالارتياح من إيران ، قد حسم أمرها لصالح طهران في نهاية المطاف .

لقد عبرت طهران عن حزنها لوفاة السيد الخوئي ، وأعلنت الحداد لمدة ثلاثة أيام تعبيراً عن ذلك الحزن ، خصوصاً أن الرجل كان يحظى باحترام كبير هناك ، رغم اختلاف موقفه ، غير أننا نتصور أن القيادة الإيرانية أدركت أكثر من غيرها أنها أصبحت الآن متفردة بالزعامة الدينية ، وأن عليها أن تثبت ذلك الوضع الذي يعزز وزنها الروحي فضلاً عن السياسي .

في هذا السياق نلاحظ أن الرئيس الإيراني

أبا الفقهاء

تحدى في مقانته السنيينا
بانك انت فخر المسلمينا
ودرعاً من نوازلهما تقينا
فيانس فيه ليل الساهرينا
ويمسي المجد مكتئباً حزينا
وكنت بجيده العقد الثمينا

عصام عبد الغني - إيران

أبا الفقهاء انت بنيت صرحاً
وكم لك من شواهد ناطقات
لقد كنا نعدك للرزايانا
ومصباح يضيء لنا الدياجي
فحق أن تؤبئك النوادي
ولا عجب فكنت له عماداً

لا خوف ... على المرجعية

الكرام وعلى رأسهم آية الله العظمى السيد عبد
الصاحب الحكيم وهو من كبار علماء الدين ،
كما كان ذخيرة ثمينة للحوزة العلمية في النجف
الأشرف . رغم ذلك بقيت الحوزة العلمية
العتيدة متماسكة شامخة بفضل رعاية وأبوة
أستاذها الأكبر المرحوم آية الله العظمى السيد
أبو القاسم الخوئي قدس سره . ولذا اتجهت
جهود حزب البعث الحاكم في العراق نحو
محاصرة العملاق ونحو تضيق الخناق عليه ،
تارة باعتقال أهله ومريديه ، وتارة محاصرة
منزله ، وتوجت باختطافه في مارس ١٩٩١ إثر
هزيمة القوات العراقية في ساحة معركة
الخليج ، وإثر الانتفاضة الشعبانية المباركة
والتي عمت طول العراق وعرضه . وظل سماحة
الإمام الخوئي رضوان الله عليه جبلاً صامداً
من أجل الحوزة العلمية والقلب النابض لعلوم
أهل البيت (ع) . وصابراً في الله حتى قضى
نحبه مقهوراً ، ودفن دون تشييع ، ومنع أهله
من إقامة المأتم عليه . وهنا حانت الفرصة
التاريخية للمؤسسة الحاكمة في العراق لتضرب
ضربتها في صميم المرجعية محاولة ولأول مرة في
تاريخ المسلمين الشيعة ، التحكم في هذا المركز
الديني الحساس ، وذلك بتعيين أحد رجال
الدين في موقع المرجعية . ورغم أن مقدار
تعاون هذه الشخصية مع السلطات العراقية
أمر مشكوك فيه ، فإن مجرد محاولة فرض
زعيم الحوزة العلمية من الجهات الحكومية
يعتبر تعدياً خطيراً على استقلالية المركز . وقد
اختار النظام العراقي شخصية من عائلة علمية
محترمة ، إلا أنه دون مستوى المرجع الأعلى ،
ولا يحظى باعتراف ذوي الاختصاص من

مرة أخرى تمتد يد الحكومة العراقية في
محاولة لتحجيم وتدمير المرجعية العليا
للمسلمين الشيعة ، وعلى مرأى من العالم الذي
يتفرج على مآسي المسلمين في العراق . لقد
استهلت الحكومة عهدها عام ١٩٦٨ بالتضييق
على العلماء ومحاربة الكيان المرجعي المتمثل في
شخصية المرحوم آية الله العظمى السيد
محسن الحكيم (قده) واتهام (نجله العلامة
الشهيد السيد مهدي الحكيم بالعمالة وحتى
اغتياله في عام ١٩٨٨ في زيارة للسودان) ، وثم
محاصرة بيته خلال مرضه حيث انتقل إلى
جوار ربه . وفي ١٩٧٤ قاموا باغتيال خمسة
من خيرة العلماء على رأسهم الشهيد الشيخ
عارف البصري وفي ١٩٧١ وما تلاها حتى
١٩٨٨ تم تهجير آلاف الأسر العراقية لا سيما
من العلماء وفي العام ١٩٨٠ أقدمت نفس اليد
على خنق المرجع الإسلامي آية الله العظمى
السيد محمد باقر الصدر (قده) ، الفقيه
الفيلسوف ، الذي اخترق بفكره أعتى
النظريات الفلسفية والاقتصادية والتاريخية في
العالم ، دافعاً عن فكر الإسلام ونظمه ، ودافعاً
عن الأجيال المسلمة التي كانت تنتابها الأفكار
الضالة في حينها . وقام رأس الحكومة ، صدام
حسين باغتيال السيد الصدر وشقيقته بنت
الهدى وفي وضح النهار ، فاهتزت لذلك المعاهد
العلمية ليس في العالم الإسلامي فحسب بل في
كل العالم ، وثلم الدين ثلماً كبيرة . واستمر
القتل والتنكيل في علماء المسلمين الشيعة حيث
قتل العشرات منهم وشرذ وسجن المئات على
مدى العقدين المنصرمين . وفي عام ١٩٨٥ ،
أقدم صدام على إعدام ثلثة من آل الحكيم

العراقية ويقوة يرفع يدها عن الحوزة العلمية ، والامتناع عن التدخل في شؤون المرجعية العليا للمسلمين الشيعة ، فهذا المقام يخص أكثر من مائتي مليون نسمة في داخل العراق وخارجه ، ولا يحق لأي سلطة سياسية أينما كانت ومهما كان لونها العبث باستقلال المرجعية ، وصفائها وطريقة اختيارها ، إذ انها مركز إلهي يستمد قوته من ذات استقلاله ومن مقدرة المرجع العلمية ومؤهلاته الأخرى التي ليس عنها أبداً ولاؤه السياسي أو عدمه . كما نطالب كل الذين لا زالوا يقفون إلى جانب الحكومة العراقية لا سيما من علماء الدين في داخل العراق أو خارجه باعلان موقفهم الراض لتصرفات صدام الرعناء فالقضية لا تتعلق بنزاع بين العراق ودولة أخرى ، ولا بين العرب وغير العرب ، ولا بين المسلمين وأعدائهم . القضية ببساطة أن الحكومة العراقية التي هي أبعد ما يمكن لحكومة ما عن الدين وتعاليمه تحاول قسراً التدخل في أعلى مركز ديني لدى المسلمين الشيعة . نطالبهم بإدانة خطوتها الأخيرة وإعلان موقف الإدانة لها .

أما نحن فأننا مطمئنون أن لا خوف على المرجعية فالأكثر تأهيلاً من العلماء سيبرز بلا شك مهما حاول ازلام النظام العراقي أو غيره أن يمنعوا هذا البروز الطبيعي والتاريخ خير شاهد على ذلك والقرآن الكريم «إنا نحن نزلنا والذكر وإنا له لحافظون» .

مجلة النور العدد ١٨/١٩٩٢

العلماء كما أنه يفتقر إلى الشيعاء العام في أوساط الأمة بل لم يسمع به في الخارج قبل تعيينه . والواقع أن مجرد تعيينه من قبل صدام يكفي لإنهاء أي أمل بنجاح العملية من الأساس .

المهم أن الخلاف هو مع الحكومة العراقية وهي التي تعرف أن أبناء المسلمين الشيعة هم أعرف بمن هو أعلم وأكثر تأهيلاً لتسلم هذا المقام المقدس والخطير ، وهم وعلمائهم سيقربون ذلك وفق مقاييس وأعراف فقهية وفلسفية يزيد عمرها على ألف عام . غير أن هناك تبعات إدارية واجتماعية تترتب على خطوة الحكومة العراقية بالتدخل في شؤون المرجعية وأول هذه التبعات هو وضع يد السلطة من خلال التعيين هذا على ممتلكات الطائفة الخيرية ، والأوقاف الإسلامية داخل البلاد وتبديدها ضمن سياسة الحكومة لا استغلالها لمصلحة المحتاجين من المسلمين كما أن الحركة التدريسية في الحوزة العلمية في النجف الأشرف سوف تخضع لأهواء الحكومة ، عن طريق التحكم في تأشيرات الدخول والإقامة لطلبة العلوم الدينية من غير العراقيين ، وغير ذلك من الشؤون التي كانت المرجعية الدينية ترعاها وفق مقاييس لا تمت بشئ من السياسة . وباختصار يهدف القرار الحكومي إلى إنهاء فعالية الحوزة العلمية في النجف الأشرف .

إننا ومن خلال هذا المنبر نطالب الحكومة

